

**AACC Webinar
COVID-19-PANDEMIC
Economic Experts
Presentation:**

**"Analyses, Best Practices,
Lessons and Strategies"**

H.E. Mr. LI Yong (tbc)
Director General of UNIDO

H.E. Senator Dr. Richard Schenz
AACC President

H.E. Dr. Khaled Hanafy
Secretary-General
Union of Arab Chambers

H.E. Dr. Christoph Leitl
President of EUROCHAMBRES

Prof. Dr. Josef Penninger
World-leading geneticist &
molecular immunologist
(SARS virus and treatment)

Eng. Mouddar Khouja
AACC Secretary-General

**Wednesday, 3 June 2020
12 p.m. Vienna time (GMT +2)
1 p.m. KSA time (GMT +3)**

UNIDO

اتحاد الغرف العربية

EUROCHAMBRES

الغرفة العربية النمساوية تنظر ندوة افتراضية حول التحديات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا

من جانبه أثنى رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية، السيناتور دكتور ريتشارد شينتز على الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دولة النمسا في وقت مبكر، وهو ما أسهم في تحجيم سرعة انتشار المرض بين المواطنين وتقليل الوفيات وأعداد المصابين.

كما نوه شينتز بالجهود التي بذلتها الحكومة، متمثلة في حزم ضخمة للإنعاش الاقتصادي وتلافي انهيار اقتصاد واجتماعية جراء الجائحة. واستناد من تلك التدابير الاقتصادية الآلاف من الشركات على اختلاف أنواعها، والآلاف من العمال والموظفين في جميع قطاعات الدولة.

وأوضح شينتز أن من بين الإجراءات التي قامت بها النمسا لدعم الاقتصاد، تم ضخ المليارات كدعم مباشر للشركات، سواء بمساعدات مالية مباشرة أو تيسيرات ضريبية وتأمينية، وكذلك تسهيلات في منح القروض وتيسير سدادها. كذلك خففت الحكومة الأعباء عن كاهل الشركات والمؤسسات الاقتصادية من خلال نظام تقليص ساعات العمل للعمال والموظفين، مع تحملها دفع ما يصل إلى نسبة 90% من الدخل المعتاد للموظفين قبل الجائحة، وهو ما شكل تخفيفاً قياسياً لأعباء كان سيتحملها أرباب العمل.

وفيما يتعلق بالتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، أكد رئيس الغرفة الاقتصادية الأوروبية، دكتور كريستوف لايتل على أن قطاع الخدمات أصيب بشلل تام في جميع دول العالم، بسبب إقدام الدول على إغلاق حدودها ووقف نشاطات المطاعم والفنادق ووصول التدفق السياحي إلى الصفر.

وأعرب لايتل، الذي تقدم مؤسسته المشورة لنحو 120 ألف شركة أوروبية، عن تقديره للتدابير الاحترازية التي اتخذتها دول العالم، وما زالت سارية في معظمها مع تفاوت في درجة تخفيف الإجراءات من دولة إلى أخرى، غير أنه أشار إلى أن حركة التجارة العالمية تحتاج حرية، وتتطلب إزالة للعوائق ورفع العراقيل ضماناً لتحقيق الانفتاح واستعادة الأسواق العالمية لعافيتها.

نظمت غرفة التجارة العربية النمساوية، ندوة افتراضية تناولت المصاعب الاقتصادية التي يواجهها العالم في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، والجهود الطبية الحديثة المبذولة لإيجاد علاج له، والتحديات التي تواجه العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدول العربية والأوروبية في زمن كورونا.

وشارك في الندوة شخصيات رفيعة المستوى عربياً وأوروبياً في المجالين الطبي والاقتصادي، وهم البروفيسور جوزيف بيننجر، مكتشف علاج مرض السارس، والذي تطور حالياً مع فريقه علاجاً لفيروس كورونا، والسيناتور ريتشارد شينتز، رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية ونائب رئيس الغرفة الاقتصادية الاتحادية النمساوية، ودكتور كريستوف لايتل، رئيس الغرفة الاقتصادية الأوروبية، ودكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، والدكتور باسل الخطيب، ممثل مدير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).

وأكد العالم النمساوي جوزيف بيننجر، الذي يعكف مع فريقه من الباحثين والأطباء في كل من كندا والنمسا، على إهداء العالم علاجاً لفيروس كورونا قبل نهاية العام، على ضرورة عدم الاستهانة بمرض انتشر سريعاً بين البشر منتقلاً من الحيوان، مشيراً إلى أن حالات مرضية كثيرة أصابها انتكاسة بعد أن تماثلت للشفاء، وهو ما يوضح التحور الذي يقوم به الفيروس.

ولفت بيننجر إلى أهمية تضافر الجهود الدولية في مجال البحث العلمي، والعمل على الارتقاء بمستويات الأبحاث الطبية، لأن ما يشهده العالم حالياً لن ينتهي بانتهاء كورونا؛ حيث من الممكن أن تظهر فيروسات أخرى، وهو ما يستدعي تسليحاً علمياً طبياً جاداً، يمكن من خلاله للعالم مواجهة أي تحديات مستقبلية مشابهة.

وأعرب بيننجر عن أمله أن يتمكن هو وفريقه من توفير العلاج المناسب لفيروس كورونا قبل انتهاء العام الجاري، مؤكداً أنه تم بالفعل قطع شوط كبير نحو تحقيق هذا الهدف.

الخوجه، إلى أن مصطلح الأمن القومي يشهد في ظل جائحة كورونا تغييرا في تعريفه وتطورا لمفهومه؛ حيث لم يعد التسلح والشأن العسكري هو وحده المسيطر على فكرة الأمن القومي لدولة ما، بل حدث ترتيب جذري في أولويات الأمن القومي ارتقى معه البحث العلمي الطبي إلى مكان الصدارة؛ حيث تتجه أنظار العالم بأسره إلى أصحاب المعاطف البيضاء راجين لديهم أملا في خروج وشيك من نفق كورونا، الذي دلف إليه العالم جاهلا موعد خروجه منه.

واعتبر الخوجه أن الإمدادات الطبية والأجهزة الطبية صارت هي صاحبة الحظوة عندما يتم الحديث عن الأمن القومي. لافتا إلى أن مواجهة عدو خفي فتاك يستدعي التسلح بالعلم والمعرفة، فيما يتراجع اللجوء إلى السلاح والتسلح إلى ذيل قائمة الأولويات العالمية.

وأكد الخوجه على الكلمات المفتاحية التي وردت على لسان المتحدثين في المؤتمر، والمتمثلة في الانفتاح، والثقة، والأمل، والتضامن بين الحكومات والمجتمعات والشعوب؛ حتى يمكن للعالم أن يتجاوز أزمة كورونا.

وشهد المؤتمر نقاشا وتبادلا للأفكار حول الأوضاع العالمية في ظل كورونا؛ حيث ذكر دكتور ريتشارد شيننس أن نحو 40% من الشركات النمساوية قد تتعثر جراء الجائحة، وهي النسبة التي تحاول حزم الإنعاش الاقتصادي الحكومية تقليصها والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن تعثر هذه الشركات.

وحول سيولة التعاون بين الدول العربية والأوروبية، أكد الدكتور خالد حنفي على ضرورة الانفتاح من الجانب الأوروبي، فيما أشار الدكتور كريستوف لايتل إلى أن الإقدام على اتخاذ خطوات مناسبة في الوقت المناسب ربما يكون أمرا ذا أهمية كبيرة. وفيما يتعلق بالأوضاع في كل من لبنان والعراق في ظل جائحة كورونا، قال الدكتور باسل الخطيب إن ما يشهده لبنان من أوضاع مالية صعبة قبل الجائحة يشكل تحديا كبيرا في وجود أزمة كورونا أيضا، في الوقت الذي تسعى الحكومة اللبنانية إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الاقتصاد وتوفير السيولة المطلوبة لاستمرار الحركة داخل المجتمع.

وأوضح الدكتور خالد حنفي أن عمليات إعادة الإعمار في العراق تأثرت سلبا بسبب الأوضاع المترتبة على جائحة كورونا والتراجع الكبير في أسعار النفط، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن إعادة الإعمار ما زالت ورغم ذلك، أولوية لدى العراق.

وفي هذا الصدد لفت المهندس مضر الخوجه إلى أن الحكومة العراقية بقيادة مصطفى الكاظمي، حظيت بموافقة البرلمان، لتكون الحكومة الأولى التي اسندت فيها عدد من الحقائق السيادية في وقت قصير، وهو ما يؤشر على عزم الحكومة على تحقيق إنجازات في المرحلة المقبلة.

المصدر (غرفة التجارة العربية- النمساوية، بتصرف)

وأشاد لايتل بالعلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، معتبرا أن الدول العربية جار مباشر للاتحاد الأوروبي، وتعزيز أواصر التعاون فيما بينهما يعود بالنفع على جميع الأطراف؛ خاصة في ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وعلى صعيد آخر لفت لايتل إلى أن الجائحة ألقت بظلال كثيفة على الاقتصاد الأوروبي؛ حيث تضرر نحو 140 مليون عامل وموظف من الإجراءات التي عمت دول الاتحاد الأوروبي، غير أنه في الوقت ذاته فقد أسهمت التوصيات التي رفعتها الغرفة الاقتصادية الأوروبية للحكومة النمساوية، في تخفيف آثار الأزمة على القطاع الاقتصادي النمساوي.

وتناول الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، التأثيرات التي ألقتها جائحة كورونا على البلدان العربية، مشيرا إلى التباين في تعامل الدول العربية مع الجائحة كل حسب ظروفه الداخلية. وأكد حنفي على أن فيروس كورونا المستجد شكل وما يزال تحديا كبيرا للاقتصادات العربية، كبقية دول العالم، ويزيد على ذلك التراجع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية، وهو ما أدى إلى لجوء عدد من الدول العربية إلى إجراءات عاجلة للحد من التأثيرات السلبية للأزمة، وفي الوقت ذاته تقديم تسهيلات متنوعة للحفاظ على حركة الاقتصاد وحمايتها من أي تقلبات مفاجئة.

وأشار حنفي إلى أن جائحة كورونا دفعت إلى إحداث تغييرات على سلسلة الإمداد العالمية، ولم تكن الدول العربية بمعزل عن هذا التطور. وأكد في هذا الصدد على أن الموقع الاستراتيجي للدول العربية على خارطة العالمية، يجعلها نقطة اتصال محورية بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، داعيا الدول الأوروبية إلى مزيد من الانفتاح باتجاه المنطقة العربية لتحقيق الاستفادة من هذه الميزة، إضافة إلى الخبرة التي تتمتع بها الدول العربية في التعامل مع بيئتها الأفريقية والآسيوية.

بدوره لفت ممثل المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والمدير الإقليمي للمنطقة العربية بالمنظمة، الدكتور باسل الخطيب، إلى أن جائحة كورونا أظهرت اعتماد دول العالم على بعضها البعض لسد مواضع النقص لديها، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الأزمة العالمية التي خلفتها الجائحة التي جاءت بين عامي 2020 و2030، وهي الفترة التي كانت الأمم المتحدة ودول العالم، تخطئ أن يكون عقد الفعل والإنجاز في مجال التنمية المستدامة عالميا، غير أن انتشار المرض فرض إعادة النظر في ترتيب الأولويات، حتى يتم التمكن من معالجة الأزمة من جميع جوانبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وأكد الخطيب على أن جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومن بينها يونيدو، تعمل بجهد من أجل معاونة الدول الأعضاء في تجاوز آثار جائحة كورونا، يقينا من أن هذه الأزمة ليست أزمة صحية وحسب، بل تتجاوز آثارها لتشمل تبعات اجتماعية واقتصادية.

من ناحيته أشار الأمين العام لغرفة التجارة العربية النمساوية، المهندس مضر

efforts in the field of scientific research, and work to raise the levels of medical research, because what the world is currently witnessing will not end with the end of Corona; Where other viruses can appear, which requires serious medical scientific armament, through which the world can face any similar future challenges.

Penninger expressed his hope that he and his team will be able to provide adequate treatment for the Corona virus before the end of this year, stressing that a great stride has already been made towards achieving this goal.

For his part, President of the Austro-Arab Chamber of Commerce, Senator Dr. Richard Schenz praised the precautionary measures taken by the State of Austria at an early date, which contributed to curbing the rapid spread of the disease among citizens and reducing deaths and the number of cases.

Schenz also mentioned the efforts made by the government, represented in huge packages for economic recovery and avoiding economic and social collapses as a result of the pandemic. Thousands of companies of various types benefited from these economic measures, and thousands of workers and employees in all sectors of the state.

Schenz explained that among the measures taken by Austria to support the economy, pumping billions as direct support to companies, whether with direct financial assistance or tax and insurance facilities, as well as facilities in granting loans and

■ The Austro-Arab Chamber Organizes a Webinar on Economic Challenges in the Light of the Corona pandemic

The Austro-Arab Chamber of Commerce organized a virtual seminar that dealt with the economic difficulties facing the world in light of the spread of the new Coronavirus, the untiring medical efforts made to find a cure for it, and the challenges facing economic relations and trade between Arab and European countries in the time of Corona.

The webinar was attended by high-level Arab and European personalities in the medical and economic fields, who are Professor Josef Penninger, discoverer of the treatment of SARS, who is currently developing with his team a treatment for Coronavirus, and Senator Richard Schenz, President of the Austro-Arab Chamber of Commerce and Vice-President of the Austrian Federal Economic Chamber, and Dr. Christoph Leitl, President of the EuroChambers, Dr. Khaled Hanafy, Secretary-General of the Union of Arab Chambers, and Dr. Basil Al-Khatib, Representative of the Director of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).

The Austrian scientist Josef Penninger, who along with his team of researchers and doctors in Canada and Austria, affirmed the dedication of the world as a treatment to the Coronavirus before the end of the year, the necessity of not underestimating a disease that spread quickly among humans, transmitted from the animal, indicating that many disease cases have suffered a relapse after it recovered, which shows the mutation of the virus.

Penninger pointed out the importance of concerted international

easing their repayment. The government also eased the burdens on companies and economic institutions through a system of reducing working hours for workers and employees, while bearing the payment of up to 90% of the regular income of employees before the pandemic, which was a record reduction in the burdens that employers would have incurred.

Regarding the negative effects of the Corona pandemic on the global economy, the President of the EuroChamber, Dr. Christophe Leitl emphasized that the services sector has been completely paralyzed in all countries of the world, because of the countries' efforts to close their borders and stop the activities of restaurants and hotels and the tourist flow reaching zero.

Leitl, whose institution advises about 120,000 European companies, expressed his appreciation for the precautionary measures taken by the countries of the world, and they are still in effect for the most part with varying degrees of easing procedures from one country to another, but he indicated that the global trade movement needs freedom, and requires removing obstacles to ensure openness and restore global markets to their health.

Leitl praised the Arab-European economic relations, considering that the Arab countries are a direct neighbor to the European Union, and strengthening the bonds of cooperation between them is beneficial to all parties; especially in light of the challenges facing the global economy. On the other hand, Leitl pointed out that the pandemic has cast a shadow over the European economy. Where about 140 million workers and employees were affected by the measures that pervaded the European Union, but at the same time, the recommendations submitted by the EuroChambers to the Austrian government contributed to alleviating the effects of the crisis on the Austrian economic sector.

The Secretary General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafy, discussed the effects that the Corona pandemic has had on Arab countries, noting the variation in the treatment of Arab countries with the pandemic, each according to its internal circumstances. Hanafy stressed that the newly created Coronavirus was and still a great challenge for Arab economies, like the rest of the world, and that the unprecedented decline in global oil prices has increased, which has led to a number of Arab countries resorting to urgent measures to reduce the negative effects of the crisis, and at the same time providing various facilities to keep the economy moving and protect it from any sudden fluctuations.

Hanafy pointed out that the Corona pandemic prompted changes to the global supply chain, and the Arab countries were not in isolation from this development. In this regard, he stressed that the strategic position of Arab countries on the global map makes it a focal point between Europe, Africa and Asia, calling on European countries to open up more towards the Arab region to benefit from this advantage, in addition to the experience that Arab countries enjoy in dealing with its African and Asian environment.

In turn, the representative of the Director-General of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) and the regional director of the Arab region of the organization, Dr. Basil Al-Khatib, pointed out that the Corona pandemic showed the countries of the world depend on each other to fill their shortcomings, pointing at the same time that the global crisis left the pandemic which came between the years 2020 and 2030, which is the period when the United Nations and the countries of the world were planning to hold the act and achievement in

the field of sustainable development globally, but the spread of the disease imposed a reconsideration of the order of priorities, so that the crisis could be addressed in all its health, social and economic aspects .

Al-Khatib stressed that all United Nations organizations, including UNIDO, are working hard to help member states overcome the effects of the Corona pandemic, making sure that this crisis is not only a health crisis, but also its effects to include social and economic consequences.

For his part, the Secretary-General of the Austro-Arab Chamber of Commerce, Eng. Mouddar Khouja, pointed out that the term "national security" is witnessing in light of the Corona pandemic a change in its definition and development of its concept; As armament and military affairs are no longer the only ones controlling the idea of a nation's national security, rather a fundamental arrangement has occurred in national security priorities with which medical scientific research has risen to the forefront; Where the attention of the whole world is directed towards the white coats, hoping for an imminent exit from the Corona tunnel, to which the world has entered, ignorant of the date of its departure.

Khouja considered that medical supplies and medical devices became the favor when talking about national security. Pointing out that confronting a hidden and deadly enemy calls for armaments with knowledge, while resorting to arms and armaments is at the bottom of the list of global priorities.

Khouja affirmed the key words spoken by the conference speakers, namely openness, trust, hope and solidarity between governments, societies and peoples. So that the world can overcome the Corona crisis.

The conference witnessed discussion and exchange of ideas on the global situation under Corona; Where Dr. Richard Schenz mentioned that about 40% of Austrian companies may falter due to the pandemic, which is the percentage that the government economic recovery packages try to reduce and mitigate the negative effects caused by the failure of these companies.

On the liquidity of cooperation between Arab and European countries, Dr. Khaled Hanafy stressed the need for openness from the European side, while Dr. Christophe Leitl pointed out that taking appropriate steps at the appropriate time may be of great importance.

Regarding the situations in Lebanon and Iraq in the shadow of the Corona pandemic, Dr. Basil Al-Khatib said that what Lebanon is experiencing is difficult financial conditions before the pandemic poses a great challenge in the presence of the Corona crisis as well, while the Lebanese government seeks to reduce the burdens on the economy and provide liquidity required for continued movement within the community.

Dr. Khaled Hanafy said that the reconstruction operations in Iraq were affected negatively due to the conditions resulting from the Corona pandemic and the significant decline in oil prices, indicating at the same time that reconstruction is still a priority for Iraq, however.

In this regard, Engineer Mouddar Khouja pointed out that the Iraqi government, led by Mustafa Al-Kazemi, received the approval of Parliament, to be the first government to assign a number of sovereign portfolios in a short time, which indicates the government's determination to achieve achievements in the next stage.

Source (Austro-Arab Chamber of Commerce, Edited)

ارتفاع عجز الميزان التجاري الجزائري 26.21 في المئة

كشفت الجمارك الجزائرية عن أن النفط شكل أهم المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2020، إذ مثل 92.40 بالمائة من الصادرات الجزائرية، حيث بلغت إيراداته 7.04 مليار دولار، مقابل 9.48 مليارات دولار خلال ذات الفترة من العام الماضي، مسجلة بذلك تراجعاً بواقع 25.35 بالمائة، بفعل تهاوي أسعار النفط لمستويات تاريخية تحت عتبة 40 دولاراً خلال الشهر الثاني والثالث من السنة الحالية.

في المقابل بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 578.6 مليون دولار، ما يعادل 7.60 بالمائة من المبيعات الجزائرية نحو الخارج، مقابل 658 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بانخفاض 12.06 بالمائة، ما حصر الصادرات الإجمالية للجزائر بـ 7.62 مليار دولار، و 10.14 مليارات دولار خلال ذات الفترة



من السنة الماضية. وبخصوص واردات الجزائر، فقد بلغت قيمتها الإجمالية 9.12 مليارات دولار، مقابل 11.33 مليار دولار، إذ تقلصت كذلك بنسبة 19.52 بالمائة، بسبب ركود الملاحة البحرية نهاية فبراير/ شباط وشهر مارس/ آذار المنصرمين بسبب انتشار فيروس كورونا في الصين المموم الأول للجزائر.

ووفق أرقام الجمارك الجزائرية، سجل الميزان التجاري الجزائري عجزاً بـ 1.5 مليار دولار خلال الربع الأول من السنة الحالية، مسجلاً ارتفاعاً بلغ 26.21 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من 2019، حين سجل 1.1 مليار دولار.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

The Algerian Trade Balance Deficit Rose by 26.21 percent

The Algerian customs revealed that oil constituted the most important Algerian sales abroad during the first three months of 2020, as it represented 92.40 percent of Algerian exports, as its revenues amounted to 7.04 billion dollars, compared to 9.48 billion dollars during the same period last year, registering a decrease of 25.35 Percent, due to the decline in oil prices to historical levels below the threshold of \$40 during the second and third months of this year.

On the other hand, the value of non-oil exports amounted to 578.6 million dollars, equivalent to 7.60 percent of Algerian sales abroad, compared to 658 million dollars during the same period last year, representing a decrease of 12.06 percent, limiting the total exports to Algeria to

7.62 billion dollars, and 10.14 billion dollars during the same period last year.

Concerning Algeria's imports, its total value reached \$9.12 billion, compared to \$11.33 billion, as it contracted by 19.52 percent, due to the stagnation of maritime navigation at the end of February and March due to the spread of Coronavirus in China, the first supplier of Algeria.

According to Algerian customs figures, the Algerian trade balance recorded a deficit of \$1.5 billion during the first quarter of this year, recording a rise of 26.21 percent, compared to the same period in 2019, when it recorded \$1.1 billion.

Source (New Arab newspaper, Edited)

3 مليارات دولار خسائر تونس سنوياً من الفساد

كشف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس شوقي الطيب، عن بلوغ خسائر بلاده سنوياً من الفساد نحو 3 مليارات دولار، مشيراً إلى أن تراكم الخسائر في العديد من المؤسسات يضعها على مشارف الإفلاس.

وأوضح الطيب، في تصريح لـ"العربي الجديد"، أن مؤسسات القطاع الحكومي التي تساهم بنحو 15 في المائة من الناتج المحلي للبلاد، تعاني من سوء تصرف مالي وإداري.

وتصاعدت وتيرة توقيف مسؤولين وموظفين في شركات حكومية وإدارات جمركية خلال الأيام الأخيرة بتهم فساد ورشوة، الأمر الذي اعتبره خبراء اقتصاد ضرورياً لتحقيق الاستقرار المالي للكثير من المؤسسات.

من جانبه رأى رئيس جمعية المراقبين العموميين والخبير في الحوكمة، شرف الدين

اليقوي، أن مساراً جديداً لمكافحة الفساد في تونس بصدد التشكل، مشيراً إلى أن هناك مؤشرات إيجابية لمرحلة حوكمة جديدة في البلاد من خلال تعقّب الفساد الإداري والإذن بمهام تدقيق في قطاعات مهمة، منها رخص استكشاف واستخراج النفط. ورأى اليقوي عبر "العربي الجديد" أن إطلاق حملة جديدة لمكافحة الفساد الإداري يجب أن يواكبها إسراع في البت القضائي في الملفات المحالة إلى المحاكم، لإثبات نجاعة مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

وأشار إلى أن مسار مكافحة الفساد في تونس لا يزال طويلاً بسبب تعقيدات إدارية وقضائية تشعب المصالح وتداخلها، معتبراً أن هذا التداخل يضع الدولة التونسية في موضع الدولة الرخوة أو اللينة.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

Tunisian Annual Losses from Corruption Amounted to \$3 Billion

Shawky al-Tabib, head of the National Anti-Corruption Commission in Tunisia, revealed that his country's annual losses from corruption reached about 3 billion dollars, noting that the accumulation of losses in many institutions places it on the brink of bankruptcy.

Al-Tabib stated to "Al-Arabi Al-Jadeed", that the government sector institutions that contribute about 15 percent of the country's GDP, suffer from financial and administrative misconduct.

The arrest of officials and employees of governmental companies and customs departments has increased in recent days on charges of corruption and bribery, which economists considered necessary to achieve the financial stability of many institutions.

For his part, the head of the General Observers Association and expert in governance, Sharaf al-Din Yaqoubi, saw that a new path to fighting corruption in Tunisia is about formation,

indicating that there are positive indicators of a new governance phase in the country by tracking administrative corruption and authorizing auditing missions in important sectors, including licenses, exploration and extraction of oil.

Al-Yaqoubi said, through Al-Arabi Al-Jadeed, that launching a new campaign to combat administrative corruption must be accompanied by an acceleration in the judicial decision in the files referred to the courts, to prove the effectiveness of fighting corruption and holding the corrupt accountable.

He pointed out that the path of combating corruption in Tunisia is still long due to administrative and judicial complications that divide and overlap interests, considering that this interference places the Tunisian state in the position of the soft state.

Source (New Arab newspaper, Edited)

■ تنامي الاحتياطات الدولية له مصرف قطر المركزي الى 203 مليارات ريال

كما كانت عليه قبل سنة في مايو 2019، كما إنها زادت بنسبة 24.4% عما كانت عليه قبل سنتين في مايو 2018.

ووفقاً لبيانات مصرف قطر المركزي فقد ارتفعت الاحتياطات الرسمية خلال شهر مايو 2020 إلى مستوى 147.5 مليار ريال، كمحصلة لارتفاع السندات وأذونات الخزينة لدى مصرف قطر المركزي بنحو 21.6 مليار ريال، لتصل

إلى مستوى 106.3 مليار ريال، وانخفاض الأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو 21.7 مليار ريال إلى 30.7 مليار ريال، وارتفاع مخزون الذهب بقيمة 85 مليون ريال إلى 8.55 مليار ريال، إضافة إلى استقرار ودائع حقوق السحب الخاصة وحصة دولة قطر لدى صندوق النقد، عند مستوى 1.88 مليار ريال. ووفق المقارنات السنوية مع شهر مايو 2019؛ فقد شهدت الاحتياطات الدولية والسيولة معاً لدى المصرف زيادة بنحو 11.1 مليار ريال؛ أو ما نسبته 5.8% إلى 202.98 مليار ريال.

المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)



أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي استمرار تنامي الاحتياطات الدولية الكلية بالعملة الأجنبية لمصرف قطر المركزي ووصولها مع نهاية مايو إلى مستوى 203 مليارات ريال.

وتتكوّن الاحتياطات الرسمية من أربعة مكونات رئيسية يأتي في مقدمتها: السندات وأذونات الخزينة الأجنبية، والودائع والأرصدة النقدية لدى البنوك الأجنبية، ومقتنيات المصرف المركزي من الذهب، وودائع حقوق السحب الخاصة،

وحصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي. ويضاف إلى الاحتياطات الرسمية موجودات سائلة أخرى بالعملة الأجنبية بحيث يشكل الاثنان معاً ما يُعرف بالاحتياطات الدولية الكلية.

وأظهرت البيانات ارتفاع الاحتياطات الرسمية لدى مصرف قطر المركزي مع نهاية شهر مايو، بشكل طفيف إلى مستوى 147.46 مليار ريال أو (40.3 مليار دولار)، في حين ارتفع إجمالي الاحتياطات الدولية، بما في ذلك السيولة بالعملة الأجنبية قليلاً، لتصل إلى نحو 202.98 مليار ريال (55.8 مليار دولار)، وهي بذلك قد ارتفعت بنحو 10 مليارات ريال أو ما نسبته 5.8%

■ Qatar Central Bank's International Reserves Grow to 203 Billion Riyals

Qatar Central Bank data showed that the total international reserves in foreign currency of the Qatar Central Bank continue to grow and reach, at the end of May, to the level of 203 billion riyals.

The official reserves consist of four main components, foremost among which are: bonds and foreign treasury bills, deposits and cash balances with foreign banks, the central bank holdings of gold, deposits of special drawing rights, and the State of Qatar's share with the International Monetary Fund. In addition to the official reserves are other liquid assets in foreign currency, so that the two together constitute what is known as the total international reserves.

The data showed that the official reserves of Qatar Central Bank increased by the end of May, slightly to the level of 147.46 billion riyals (or \$40.3 billion), while the total international reserves, including liquidity in foreign currency, increased slightly, to reach about 202.98 billion riyals (55.8 billion dollars), and that

it has increased by about 10 billion riyals, or 5.8% from what it was a year ago in May 2019, and it increased by 24.4% from two years ago in May 2018.

According to the data of the Qatar Central Bank, official reserves increased during the month of May 2020 to the level of 147.5 billion riyals, as a result of the rise in bonds and treasury bills with the Qatar Central Bank by about 21.6 billion riyals, to reach the level of 106.3 billion riyals, and the decrease in balances with foreign banks by about 21.7 billion riyals to 30.7 billion riyals, and the increase in gold stocks by 85 million riyals to 8.55 billion riyals, in addition to the stability of deposits of special drawing rights and the share of the State of Qatar with the Fund, at the level of 1.88 billion riyals. According to the annual comparisons with May 2019; International reserves and liquidity together with the bank witnessed an increase of about 11.1 billion riyals; or 5.8% to 202.98 billion riyals.

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)

